

دور الإفصاح المحاسبي الاختياري في تعزيز الثقة بالمحتوى المعلوماتي للتقارير المالية

The role of voluntary accounting disclosure in enhancing information confidence in financial reports

abdrashwan@yahoo.com

الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا، غزة، فلسطين

أ.م.د. عبد الرحمن محمد رشوان

ralshaer@gedco.ps

جامعة القرآن الكريم و تأصيل العلوم، السودان

أ.د. رامي إبراهيم الشاعر

المستخلص :

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر دور الإفصاح المحاسبي الاختياري في تعزيز الثقة بالمحتوى المعلوماتي للتقارير المالية، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام التقارير المالية للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٩) كأداة للدراسة، وتم استخدام اختبار معامل ارتباط - سبيرمان لقياس درجة الارتباط، وكذلك أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج منها: أن مستوى تعزيز المحتوى المعلوماتي في التقارير المالية السنوية للبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين محل الدراسة بلغ المعدل العام (الإجمالي) (٩٤,١%)، و ايضا الإفصاح المحاسبي الاختياري في تعزيز الثقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة التغير في حقوق الملكية للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين ويفسر ما نسبة (٣٥,٢%) من التغير فيها.

وأوصت الدراسة بتشجيع قطاع البنوك المدرجة في بورصة فلسطين بمزيد من الاهتمام بالإفصاح عن المعلومات الاختيارية لأهميتها لأصحاب المصالح ولأنه يعمل على زيادة الثقة في التقارير المالية المنشورة، كما أوصت بضرورة اهتمام البنوك المدرجة في بورصة فلسطين بتحسين الثقة بالمحتوى المعلوماتي للقوائم المالية من خلال تعظيم مستويات تماثل المعلومات المالية وغير المالية سواء عن الوضع الحالي أو المستقبلي.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح الاختياري، التقارير المالية، بورصة فلسطين.

ABSTRACT:

The study aimed to identify the impact of the role of voluntary accounting disclosure in enhancing confidence in the informational content of financial reports. Correlation - Spearman to measure the degree of correlation, as well as the method of simple linear regression analysis, and the study reached several results, including: The level of enhancing the information content in the annual financial reports of the Palestinian banks listed on the Palestine Exchange under study reached the overall average (total) (94.1%), and also Voluntary Accounting Disclosure in Enhancing Confidence in the Informational Content of the List of Change in Ownership Equity of Listed Banks in Palestine and explains what is (35.2%) of the change in it.

The study recommended encouraging the sector of banks listed on the Palestine Stock Exchange with more interest in disclosing optional information because of its importance to stakeholders and because it increases confidence in the published financial reports. Financial and non-financial, whether about the current or future situation

.Key words: Optional Disclosure, Financial Reports, Palestine Stock Exchange.

المقدمة:

يعتبر موضوع الإفصاح الاختياري من الموضوعات التي شهدت اهتماماً بالغاً من قبل الباحثين في السنوات الأخيرة، وذلك لما يحققه الإفصاح الاختياري من مزايا إيجابية لمستوي الشركات وعلي المستوي القومي ككل. ونظراً للدور الذي يلعبه في نجاح تلك الشركات في سد الاحتياجات المتزايدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية، حيث يتوقف هذا النجاح بصفة أساسية على جودة التقارير

المالية التي تعتبر المصدر الرئيسي للمعلومات الخاصة بتلك الشركات. ولا تتحقق هذه الجودة إلا من خلال تدعيم مستويات الإفصاح الاختياري في التقارير المالية التي تنشرها الشركات.

إذ يمثل الإفصاح الاختياري خيارات حرة من قبل إدارات الشركات لتوفير معلومات محاسبية مفيدة وملائمة وذات موثوقية عالية حول مركزها المالي، وأداء أعمالها، ومساعدة مستخدمي التقارير المالية في اتخاذ القرارات الرشيدة. لذلك فإن زيادة مستوى الإفصاح الاختياري عن المعلومات المحاسبية في التقارير المالية أدى إلى تحسين جودة التقارير المالية، وبالتالي يضيفي الشفافية والثقة على المعلومات المحاسبية، كما يساعد على توفير معلومات محاسبية متسقة ومفهومة وذات دلالة وقابلة للمقارنة والتداول. حيث تشمل التقارير المالية على القوائم المالية، والإيضاحات المتممة للإفصاحات الإضافية للقوائم المالية، والتي تعبر عن المعلومات المحاسبية بصدق وعدالة عن الوضع الحقيقي للشركة، فقد تزايد اهتمام الأدب المحاسبي بدراسة جودة التقارير المالية، وجودة ما تفصح عنه تلك التقارير من معلومات محاسبية، ومدى فائدة تلك المعلومات المحاسبية لمستخدميها، ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث للتعرف على دور الإفصاح المحاسبي الاختياري في تعزيز الثقة بالمحتوى المعلوماتي للتقارير المالية.

١- منهجية الدراسة

١-١-١ مشكلة الدراسة: تدني مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري عن المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية التي تنشرها الشركات، وعدم توفر المعلومات الكافية لأصحاب المصالح لمساعدتهم في ترشيد واتخاذ قراراتهم إلى فقدان الثقة في هذه التقارير، كما تبين دراسة في عدة دراسات سابقة بتوصية بضرورة إجراء مزيد من البحوث في مجال الإفصاح الاختياري ومنها دراسة (Yang, et al, 2013, 269) حيث بينت النتائج بأنه الإفصاح عن معلومات لم يطلبها المستثمرون وأصحاب المصالح ولم تكن من متطلبات الإفصاح الإلزامي، يفيد كلا من الشركة والمستثمرين في مجالات محدودة مهمة في اتخاذ القرارات، مما أدى إلى الحاجة لدراسة دور الإفصاح المحاسبي الاختياري عن المعلومات التي تحتويها التقارير المالية، وانطلاقاً من هذا فإنه يمكن التعبير عن مشكلة الدراسة من خلال

محاولة البحث الإجابة عن الأسئلة التالية:

١. ما دور الإفصاح المحاسبي الاختياري في تعزيز الثقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة المركز المالي.
 ٢. ما دور الإفصاح المحاسبي الاختياري في تعزيز الثقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة الدخل.
 ٣. ما دور الإفصاح المحاسبي الاختياري في تعزيز الثقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة التغير في حقوق الملكية.
 ٤. ما دور الإفصاح المحاسبي الاختياري في تعزيز الثقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية.
 ٥. ما دور الإفصاح المحاسبي الاختياري في تعزيز الثقة بالمحتوى المعلوماتي للإيضاحات والملاحظات المتممة.
- ١-٢-٢ أهداف الدراسة: يكمن الهدف الرئيس للدراسة في التعرف على دور الإفصاح المحاسبي الاختياري في تعزيز الثقة بالمحتوى المعلوماتي للتقارير المالية، ومن أجل تحقيق هذا الهدف يمكن التعرف على الأهداف الفرعية الآتية:
١. التعرف على دور الإفصاح المحاسبي الاختياري في تعزيز الثقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة المركز المالي.
 ٢. بيان دور الإفصاح المحاسبي الاختياري في تعزيز الثقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة الدخل.
 ٣. تحديد دور الإفصاح المحاسبي الاختياري في تعزيز الثقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة التغير في حقوق الملكية.
 ٤. معرفة دور الإفصاح المحاسبي الاختياري في تعزيز الثقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية.
 ٥. التعرف على دور الإفصاح المحاسبي الاختياري في تعزيز الثقة بالمحتوى المعلوماتي للإيضاحات والملاحظات المتممة.

١-٣-٣ أهمية الدراسة: تتبع أهمية هذه الدراسة من تزايد قيمة المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية باعتبارها مصدراً هاماً لاتخاذ القرارات خاصة مع الأوضاع السائدة في ظل جائحة كوفيد-١٩ الحالية، وتنامي الحاجة إلى الإفصاح المحاسبي الاختياري عن المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية، وذلك لإعادة ثقة مستخدميها فيها وإزالة مخاوفهم منها، حيث يساهم الإفصاح الاختياري في تعزيز قدرة مستخدمي التقارير المالية على التعامل معها، فضلاً عن أنهم بحاجة إلى أن يتعرفوا على مستوى الإفصاح

المحاسبي الاختياري في التقارير المالية للشركات، مما يضيف مزيداً من الأهمية على هذه الدراسة أنها تسعى إلى معرفة دور الإفصاح المحاسبي الاختياري في تعزيز الثقة بالمحتوى المعلوماتي للتقارير المالية.

١-٤- فرضيات الدراسة: في ضوء مشكلة الدراسة وأسئلتها تم صياغة الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي الاختياري وتعزيز الثقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة المركز المالي.

الفرضية الثانية: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي الاختياري وتعزيز الثقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة الدخل.

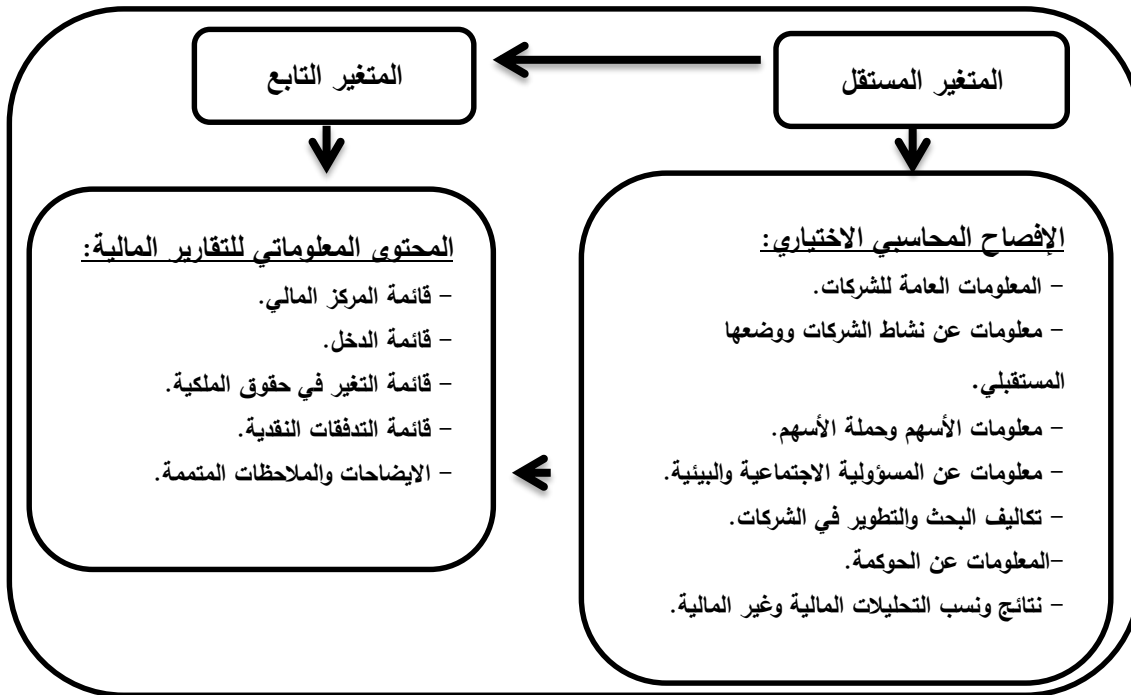
الفرضية الثالثة: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي الاختياري وتعزيز الثقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة التغير في حقوق الملكية.

الفرضية الرابعة: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي الاختياري وتعزيز الثقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية.

الفرضية الخامسة: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي الاختياري وتعزيز الثقة بالمحتوى المعلوماتي للإيضاحات والملاحظات المتممة.

الفرضية السادسة: يوجد أثر ذات دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي الاختياري في تعزيز الثقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة المركز المالي، الدخل، حقوق الملكية، التدفقات النقدية، للإيضاحات والملاحظات المتممة).

١-٥ نموذج الدراسة: استناداً إلى مشكلة الدراسة وفرضياتها يمكن صياغة نموذج الدراسة على الشكل التالي :



شكل (١، ١): نموذج الدراسة

١-٥-٥ حدود الدراسة: تنقسم حدود الدراسة إلى مجموعة من الحدود أهمها:

أ. الحد المكاني: سوف تقتصر الدراسة على البنوك المدرجة في بورصة فلسطين .

ب. الحد الزمني: سوف تغطي هذه الدراسة سلسلة زمنية مقدارها (١٠) سنوات، من التقارير المالية المنشورة من ٢٠١٠ -

٢٠١٩.

ت. الحد الموضوعي: دراسة دور الإفصاح المحاسبي الاختياري في تعزيز الثقة بالمحتوى المعلوماتي للتقارير المالية ١-٦- الإطار النظري والدراسات السابقة: تلعب التقارير المالية دوراً مهماً وجوهرياً في أسواق رأس المال بما توفره من معلومات محاسبية. لذا ألزمت الشركات بإعداد مجموعة من القوائم المالية لتوضيح مركزها المالي ونتائج أعمالها بصورة دورية ومنظمة بهدف إمداد مستخدميها بالمعلومات التي تساعد على اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة، وأن الإفصاح جزء لا يتجزأ من التقارير المالية ويعتبر الخطوة الأخيرة في العملية المحاسبية ويتمثل في العرض المحاسبي لمجموعة كاملة من البيانات المالية (Suardjono, 2010)، حيث يتعين على جميع الشركات العامة تلبية الحد الأدنى من الإفصاحات، فهي تختلف اختلافاً جوهرياً من حيث مقدار المعلومات الإضافية التي يتم الكشف عنها لأسواق رأس المال (Gunawan and Octa Lina, 2015, 312)، لذلك فقد لجأت الشركات إلى الإفصاح عن تلك المعلومات بصورة اختيارية لما لها من أهمية في اتخاذ القرارات وهو ما يطلق عليه الإفصاح الاختياري، والذي يعتبر مكملاً للإفصاح الإلزامي وذلك لسد الفجوة بين حاجة المستثمرين للمعلومات (الرحيلي، ٢٠٠٥).

ويعتبر الإفصاح الاختياري طريقة مثلى لتحسين مصداقية المعلومات محاسبية الشركات، ودعم اتخاذ القرارات من قبل مستخدمي هذه المعلومات، ومساعدة المستثمرين في فهم الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للتدفقات النقدية الخاصة بالشركات المستثمر بها (Nuswandari, 2009, 53)، ويتأثر مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية بعوامل داخلية، وأخرى خارجية، وباحتياجات مستخدمي البيانات المحاسبية. ويتأثر مستوى الإفصاح الاختياري أيضاً بالمنافع المتوقعة منه والأخطار المرتبطة به. وتحدد تكلفة إعداد البيانات، ومدى استفادة ذوي العلاقة من جهة والمنافسين من جهة أخرى مستوى الإفصاح الاختياري (عبد الجليل، أبو نصار، ٢٠١٤).

وتعددت الدراسات التي تناولت مفهوم الإفصاح الاختياري، إلا أنها كلها أجمعت على أن الإفصاح الاختياري يتمثل في توفير معلومات في التقارير المالية للاستفادة منها من قبل مستخدميها لمساعدتهم في اتخاذ القرارات، ومن هذه التعاريف على ما جاءت به دراسة (أبو شلوع، ٢٠١٣، ٢٣) إذ يعتبر الإفصاح الاختياري هو الإفصاح الذي تقدمه الإدارة في التقارير المالية للشركات دون أي إلزام قانوني ودون أي إلزام من أي جهات رقابية، ولكن تطلبه المجموعات المختلفة من أصحاب المصالح الأساسيين بالشركة، بينما يرى (المطارنة، ٢٠١٩) بأنه هو الإفصاح عن المعلومات خارج البيانات المالية التي تكون غير ملزمة بالقواعد أو المعايير المحاسبية، وتتم بمبادرة من الشركة لتلبية احتياجات أصحاب المصالح، أما دراسة (Yang, et al, 2013, 269) فتعرفه بأنه وسيلة تستخدمها الشركة وذلك بالإفصاح عن معلومات لم يطلبها المستثمرون وأصحاب المصالح ولم تكن من متطلبات الإفصاح الإلزامي، إذ إن الكشف عن هذا النوع من المعلومات قد يفيد كلا من الشركة والمستثمرين في مجالات محدودة، أما دراسة (Velashani, ArabSalehi, 2018) فعرفته بأنه هو وسيلة فعالة لنقل المعلومات الداخلية إلى أصحاب المصالح، في حين عرفت دراسة (دحود، حمادة، ٢٠١٨، ١٩٥) الإفصاح الاختياري بأنه تقديم معلومات عن الشركة زيادة على المتطلبات المهنية والقانونية والتنظيمية، وتقديم خيارات حرة من قبل إدارة الشركة تبدو ملائمة للأطراف الخارجية، ومعلومات مالية وغير مالية تتعلق بأصحاب القرار.

وأشارت بعض الدراسات أن الهدف من الإفصاح الاختياري هو توفير معلومات لمساعدة المستثمرين، والدائنين لتقدير المخاطر المتعلقة باحتمالات حول ما تم الاعتراف به من عناصر في القوائم المالية، ووصف المفردات التي يتم الاعتراف بها في القوائم المالية، وتوفير مقاييس هامة، وصالحة لهذه المفردات، بخلاف المقاييس المنشورة في القوائم المالية، وتخفيض عدم التأكد للمستثمرين الحاليين والمرتبطين (العيسى، ٢٠١٨، ٢٤)، كما ترى دراسة (الخيال، ٢٠٠٦) بأنه الحل العملي والمنطقي لمشكلة عدم القدرة على تحديد احتياجات مستخدمي التقارير المالية من المعلومات، أما دراسة (Zogning, 2014, 174) بينت أن الإفصاح الاختياري يقلل الفجوة بين الحاجة إلى معلومات السوق والمعلومات المقدمة من قبل الشركات، وتوفير معلومات متماثلة وملائمة، حيث يمكن أن يشجع الشركات المدرجة في الأسواق المالية على الاستمرار في تحسين استراتيجيات الإفصاح الخاصة بهم، بينما أشارت

دراسة (Kowalewska, Di Meo, 2015, 11) أن الإفصاح الاختياري يهدف إلى تحسين سيولة سوق رأس المال والدفع نحو تخصيص أكثر لكفاءة لرأس المال، وخفض متوسط التكلفة.

وتناولت بعض الدراسات أهمية الإفصاح الاختياري ومنها دراسة (جبر، هادي، ٢٠٢٠) حيث تناولت أن الإفصاح الاختياري يوفر المعلومات المالية إضافة للمعلومات غير المالية الملائمة التي يكون لها تأثير على قرارات المستثمرين والمحللين الماليين لتمكينهم من اتخاذ القرارات، أما دراسة (Joshi, 2015) فقد بينت أن الإفصاح الاختياري يلبي احتياجات مستخدمي التقارير المالية من المعلومات، ويخفض من تكلفة رأس المال، ويحسن من حوكمة الشركات، ويزيد من درجة سيولة الأوراق المالية، ويخفض من عدم تماثل المعلومات بين المتعاملين في الأسواق المالية، ويساعد المحللين الماليين على الوصول الي تنبؤات عالية الدقة، وتحقيق منافع لكل من المستثمرين وأصحاب المصالح، في حين أوضحت دراسة (السلححي، ٢٠١٢، ١٢) أن الإفصاح الاختياري يوفر معلومات ملائمة للفتات التي تستخدم البيانات المحاسبية بالشكل الذي يمكن هذه الفتات من التنبؤ ببعض المتغيرات الرئيسية للشركة، مثل قوتها الإيرادية، وكذلك قد رتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة أو طويلة الاجل.

وأوصت دراسة أجرتها لجنة معايير المحاسبة المالية الأميركية (FASB. 2001) بضرورة مراعاة الإفصاح الاختياري عن البيانات التي تتعلق بالعمل، متمثلة في المعلومات التشغيلية المهمة، والإفصاح عن مقاييس الأداء المعتمدة من قبل إدارة الشركة، والإفصاح عن تحليل الإدارة لأسباب التغير في البيانات التشغيلية والبيانات التي تتعلق بقياس الأداء، إضافة إلى الإفصاح عن اتجاهات التغير إيجاباً أو سلباً، وكذلك الإفصاح عن المعلومات المستقبلية، أي الإفصاح عن التوقعات المستقبلية حول الفرص أو المخاطر الناجمة عن الاتجاهات الإيجابية أو السلبية لمؤشرات الأداء، وإلى خطط الإدارة التي تتعلق بعوامل نجاح المنظمة، والمقارنة بين مؤشرات الأداء الحالية مع مؤشرات الأداء السابقة، وكذلك أيضاً الإفصاح عن معلومات حول الإدارة والمديرين ومخصصاتهم المالية والمساهمين الرئيسيين والعلاقات مع الأطراف الخارجية، والإفصاح عن الأهداف والاستراتيجيات العامة، إضافة إلى تأثير الشركات ضمن نفس الصناعة على الشركة، والإفصاح عن معلومات تتعلق بالأصول غير الملموسة التي لم يتم الإفصاح عنها ضمن القوائم المالية، ويتكون الإفصاح الاختياري من عدة مكونات تتمثل في الآتي:

1. **المعلومات العامة للشركة:** وتحتوي على معلومات تاريخية عن الشركة، الهيكل التنظيمي للشركة، تأثير الوضع السياسي على نتائج أعمال الشركة، تأثير الوضع الاقتصادي على نتائج أعمال الشركة... وغيرها.
2. **نشاط الشركة ووضعها المستقبلي:** وتتمثل في وجود بيان بالاستراتيجية والأهداف العامة، بيان بالاستراتيجية والأهداف التسويقية، بيان بالاستراتيجية والأهداف الاجتماعية... وغيرها (حمادة، ٢٠١٤).
3. **معلومات الأسهم وحملة الأسهم:** وتحتوي على القيمة السوقية للسهم في نهاية السنة، اتجاهات القيمة السوقية للسهم، القيمة السوقية للشركة في نهاية السنة، عدد المساهمين الكلي... وغيرها.
4. **المعلومات عن الإدارة:** وتحتوي على أعمار المدراء، الشهادات العلمية للمدراء، الخبرات العملية للمدراء، تقسيم المدراء إلى تنفيذيين وغير تنفيذيين، الوظائف التي يشغلها المدراء التنفيذيون... وغيرها (متولي، ٢٠٠٧).
5. **المسؤولية الاجتماعية والبيئية:** وتتمثل في سلامة المنتجات وعدم تأثيرها في البيئة، برنامج حماية البيئة كيفية، برنامج حماية البيئة كمي، الإعانات المقدمة للغير، الهبات والمنح، التبرعات الخيرية... وغيرها.
6. **نتائج ونسب التحليلات المالية وغير المالية:** وتتمثل في سياسية توزيع الأرباح - ذكر نسبة الربح الموزع- للعام الحالي، تصفية المبيعات جغرافياً ووفقاً للعملاء (عبد الرحمن، ٢٠١٨، ٣٠).
7. **تكاليف البحث والتطوير في الشركة:** وتتمثل في سياسة الأبحاث والتطوير، مواقع أنشطة البحث والتطوير، عدد العاملين في البحث والتطوير، الميزانية المخصصة للبحث والتطوير، مشاريع البحث والتطوير... وغيرها.
8. **المعلومات عن العاملين في الشركة:** تحتوي على معلومات عن العاملين وتصنيفهم وفقاً للجنس ومستوى التعليم، توزيع العاملين داخل إدارات الشركة، عدد العاملين للعامين الماضيين أو لسنوات أكثر... وغيرها (عمر، ٢٠١٧، ٥٥).

٩. **المعلومات عن الحوكمة:** وتتمثل في وجود لجنة حوكمة في الشركة، تفاصيل أسماء ومؤهلات أعضاء لجنة الحوكمة، مهام لجنة الحوكمة، عدد اجتماعات لجنة الحوكمة... وغيرها (صادق، ٢٠٠٩).
- ومن خلال المكونات السابقة للإفصاح الاختياري يتضح أن هناك دور فاعل للإفصاح الاختياري في تعزيز المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية من خلال الإفصاح عن المعلومات المحاسبية التي تعكس حقيقة الوضع المالي للشركات وخلق تقاريرها المالية من الأخطاء الجوهرية، ويتطلب هذا توافر خصائص الشمول والاكتمال والدقة (عبيد الله، 2005، ٥٨)، ويقصد بالمحتوى المعلوماتي للتقارير المالية هو قيمة المعلومات التي تعرضها تلك التقارير من وجهة نظر مستخدم تلك المعلومات في اتخاذ قرارهم المالي (صلاح، ٢٠١٠، ٦)، كما يقصد به هو ذلك المحتوى الذي يؤدي إلى تغير في سعر أو عوائد الأسهم مع مرور الوقت نتيجة التغيير الحاصل في طبيعة المعلومات المفصح عنها (نيري، شهيد، ٢٠٢٠)، ويمكن القول أن القوائم المالية وما تحتويها من معلومات هي المكون الرئيس للتقارير المالية ومن هذه القوائم ما يلي:
١. **المحتوى المعلوماتي لقائمة المركز المالي:** التي تحتوي على الأصول التي تعبر عن ممتلكات الشركة، والالتزامات التي تعبر عن حقوق الغير من خارج الشركة، وحقوق الملكية والتي تعبر عن حقوق أصحاب أو ملاك الشركة (Kieso, 2007, 173).
 ٢. **المحتوى المعلوماتي لقائمة الدخل:** التي تهدف إلى مقابلة إيرادات الشركة بمصروفاتها والأعباء التي تساهم في تحقيق تلك الإيرادات، لبيان الربح أو الخسارة في نهاية الفترة المالية. (عبد الرحمن، ٢٠١٨، ٥٥).
 ٣. **المحتوى المعلوماتي لقائمة التغير في حقوق الملكية:** تظهر التغير في حقوق المساهمين خلال فترة زمنية معينة، وتشمل على الأسهم العادية والممتازة والخزينة، والاحتياطات الاجبارية والاختيارية، والأرباح المجمعة (صلاح، ٢٠١٠، ١٩).
 ٤. **المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية:** التي توضح الأثار النقدية للأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية خلال فترة زمنية معينة.
 ٥. **المحتوى المعلوماتي للإيضاحات والملاحظات المتممة:** تتضمن معلومات أخرى متعددة عن تفاصيل الأرصدة الظاهرة في القوائم المالية، وتكون في شكل ملاحظات مرفقة أو جداول تفصيلية وهي جزء لا يتجزأ من القوائم المالية (عبد الرحمن، ٢٠١٨، ٥٥).
- وتناولت العديد من الدراسات الإفصاح الاختياري عن المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية التي تحتويها التقارير المالية، حيث حاولت دراسة (Gunawan, Lina, 2015) تحديد تأثير الإفصاح الإلزامي والاختياري للأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية لقائمة التدفقات النقدية على حجم تداول الأسهم لشركة التصنيع المدرجة في البورصة، وأظهرت نتائج الدراسة أن الإفصاح الإلزامي والاختياري لهما تأثير كبير على حجم تداول الأسهم، كما تشير إلى أن المستثمرين يرون أن الإفصاح الإلزامي والاختياري لابد من أخذهما في الاعتبار عند الاستثمار في الشركات، كما قامت دراسة (Iatridis, 2008) بفحص الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في البيانات المالية لشركات المملكة المتحدة، وفحص الخصائص المالية للشركات التي تكشف القضايا المحاسبية الرئيسية مثل التعرض للمخاطر والتغييرات في السياسات المحاسبية واستخدام معايير التقارير المالية الدولية وممارسات التحوط، وكشفت الدراسة أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية يعزز اتساق وموثوقية التقارير المالية، ويعزز جودة المعلومات المالية وقابليتها للمقارنة، ويسهل أيضاً زيادة رأس المال للشركات على المستوى الدولي، أما دراسة (Kanakriyah, 2016) فقد كشفت أن الإفصاح الاختياري تأثير قوي على جودة المعلومات المحاسبية والتي بدورها تؤثر على قرارات المستخدمين ومنهم المستثمرين. بالإضافة إلى دور الإفصاح الطوعي في تعزيز وعي المستخدمين، وارتفاع أداء الشركات وجعل من السهل على المستثمرين اتخاذ القرار بشأن الاستثمار في الشركات أم لا (Oluwagbemiga, 2014)، في حين أكدت دراسة (Abdul-Jalill, 2015, 3) أن سلوك الإفصاح الطوعي يساعد في إعداد التقارير المالية بجودة أعلى للشركات الخاصة متوسطة الحجم، بينما استندت دراسة (Hawashe, 2019) إلى أن مديري الشركات يسعون إلى زيادة رأس المال وخفض التكاليف بأرخص سعر ممكن وذلك من خلال المعلومات التي يتم الإفصاح عنها اختياريًا، كما يساعد الإفصاح الاختياري في توفير مزيداً من المعلومات في التقارير السنوية التي قد تؤدي إلى زيادة سيولة الأسهم من خلال انخفاض تكاليف المعاملات وزيادة الطلب على الأوراق المالية للشركة، وكذلك تقليل عدم اليقين المحيط بتقييم عوائد الأسهم، كما أوضحت نتائج دراسة (Unuagbon, Oziegbe, 2016) أنه يوجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية

لكلاً من (العائد على رأس المال العامل، والربح بعد الضريبة، ربحية وعائد الأسهم) ومستوى الإفصاح الاختياري، وتشير نتائج دراسة (Abdullah, Ismail, 2008) إلى أن مستوى الإفصاح الاختياري لا يزال منخفضاً في الشركات الماليزية المدرجة في البورصة، وذلك بسبب غياب المعايير المحاسبية والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالإفصاح، أما فيما يتعلق بالارتباط بين الإفصاح الاختياري وخصائص الشركات المختارة، يبدو أن حجم وسيولة الشركات لهما علاقة إيجابية بمستوى الإفصاح الاختياري، كما لا يبدو أن متغيرات الأخرى (الربحية، الرافعة المالية، الكفاءة) لها أي تأثير كبير على مستوى الإفصاح.

٧-١ **الدراسة التطبيقية** : تناول هذا الجزء وصفاً كاملاً، ومفصلاً لطريقة وإجراءات الدراسة التي قام بها الباحثان لتنفيذ هذه الدراسة وتعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محوراً رئيساً يتم من خلاله إنجاز الجانب التطبيقي من الدراسة، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة المتعلقة بموضوع الدراسة، وبالتالي تحقق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

أولاً: منهج الدراسة : قام الباحثان من أجل تحقيق أهداف الدراسة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يحاول من خلاله وصف الظاهرة موضوع الدراسة بغرض تجهيز بيانات لإثبات فروض معينة تمهيداً للإجابة عن تساؤلات محددة بدقة تتعلق بالظاهرة الحالية، وذلك باستخدام أدوات مناسبة، حيثُ تحدد الدراسة الوصفية الوضع الحالي للظاهرة المراد دراستها، وهو منهج يستخدم مقاييس معينة في جمع البيانات تكون على درجة من الموضوعية والثبات، وتم استخدام أيضاً المنهج الاستنباطي لتحديد محاور الدراسة، وصياغة المشكلة والفرضيات بالاستعانة بالأساليب العلمية، وأخيراً المنهج الاستقرائي لاختبار صحة الفرضيات بالاستعانة بالأساليب الإحصائية.

ثانياً: أساليب جمع البيانات : لأغراض هذه الدراسة وتحقيقاً للهدف الأساسي من الدراسة المطبقة في التعرف على دور الإفصاح المحاسبي الاختياري في تعزيز الثقة بالمحتوى المعلوماتي للتقارير المالية، اتجه الباحثان في معالجة الإطار النظري للدراسة بالاعتماد على المصادر الثانوية، والتي تتمثل في الكتب، والمراجع العربية، والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث، والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة، وأيضاً من خلال (التقارير المالية السنوية المنشورة لشركات العينة، والبيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة من المواقع الإلكترونية للشركات محل الدراسة). أما الفترة الزمنية فغطت البيانات التي توفرت عن الشركات خلال الفترة من (٢٠١٠م) إلى (٢٠١٩م).

وقد اتبع الباحثان مجموعة من الإجراءات لعمل تحليل المحتوي، وهي كما يأتي:

- ١- قراءة التقارير المالية السنوية المنشورة عبر موقع البورصة والشركات للسنوات من (٢٠١٠م-٢٠١٩م).
- ٢- تعبئة مؤشرات الإفصاح المحاسبي الاختياري، والثقة بالمحتوى المعلوماتي للتقارير المالية من خلال وضع (١) للبند المفصح عنه، و(٠) للبند غير المفصح عنه.
- ٣- احتساب الوزن النسبي من خلال قسمة عدد البنود التي تم الإفصاح عنها/ إجمالي بنود المقياس

ثالثاً: قياس متغيرات الدراسة:

في هذا وظفت مجموعة من المقاييس لمتغيراتها، واستندت إلى مجموعة من الدراسات ذات العلاقة بما يتناسب والبيانات المفصح عنها في قاعدة بيانات بورصة فلسطين، وفيما يلي توضيح طرق قياس المتغيرات:

١. قياس المتغير المستقل (الإفصاح المحاسبي الاختياري):

الرمز	طريقة القياس	المؤشر
X1	(معلومات تاريخية عن الشركات، الهيكل التنظيمي للشركات، تأثير الوضع السياسي على نتائج أعمال الشركات، تأثير الوضع الاقتصادي على نتائج أعمال الشركات).	المعلومات العامة للشركات
X2	(معلومات عن استراتيجية والأهداف العامة للشركات، معلومات عن الاستراتيجية والأهداف التسويقية للشركات، معلومات عن الاستراتيجية والأهداف الاجتماعية للشركات).	معلومات عن نشاط الشركات ووضعها المستقبلي
X3	(القيمة السوقية للأسهم في نهاية السنة، اتجاهات القيمة السوقية للأسهم، القيمة السوقية للشركات في نهاية السنة، عدد المساهمين الكلي).	معلومات الأسهم وحملة الأسهم
X4	(سلامة المنتجات وعدم تأثيرها في البيئة، برنامج حماية البيئة كفية، برنامج حماية البيئة كمية، الإعانات المقدمة للغير، الهبات والمنح، التبرعات الخيرية، عدد مكافآت الموظفين، معلومات عن عدد العاملين وتصنيفهم وفقاً للجنس ومستوى التعليم، توزيع العاملين داخل إدارات الشركة).	معلومات عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية
X5	(سياسة الأبحاث والتطوير، مواقع أنشطة البحث والتطوير، عدد العاملين في البحث والتطوير، الميزانية المخصصة للبحث والتطوير، مشاريع البحث والتطوير).	تكاليف البحث والتطوير في الشركات
X6	(وجود لجنة حوكمة في الشركات، تفاصيل أسماء ومؤهلات أعضاء لجنة الحوكمة، مهام لجنة الحوكمة، عدد اجتماعات لجنة الحوكمة).	المعلومات عن الحوكمة
X7	(سياسية توزيع الأرباح، نسبة الربح الموزع للعام الحالي، نسبة السيولة، نسبة المديونية، معدلات الانتاجية، تصنيف المبيعات جغرافياً وفقاً للعملاء، تطوير الانتاج والمبيعات).	نتائج ونسب التحليلات المالية وغير المالية

٢. قياس المتغير التابع (المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية):

الرمز	طريقة القياس	المؤشر	ر.م
Y1	(الأصول التي تمتلكها الشركات، الالتزامات تجاه الغير، حقوق الملكية للمساهمين).	قائمة المركز المالي	١.
Y2	(بيان نتيجة أعمال الشركات من ربح أو خسارة، المصروفات التي تم أنفاقها، الإيرادات التي تم تحصيلها).	قائمة الدخل	٢.
Y3	(حقوق الملكية خلال الفترة، رصيد حقوق الملكية في بداية الفترة، رصيد حقوق الملكية في نهاية الفترة).	قائمة التغير في حقوق الملكية	٣.
Y4	(التدفقات النقدية الواردة والصادرة من الأنشطة التشغيلية، والاستثمارية، والتمويلية).	قائمة التدفقات النقدية	٤.
Y5	(الإيضاحات والملاحظات التي تفسر محتويات القوائم والتقارير المالية مثل الأصول الثابتة، المخزون، المبيعات، الديون، الضرائب..... وغيرها).	الإيضاحات والملاحظات المتممة	٥.

رابعاً: مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في جميع المصارف المدرجة في بورصة فلسطين، البالغ عددها (٦) مصرف وهي (بنك فلسطين، بنك القدس، بنك الإسلامي الفلسطيني، بنك الاستثمار، بنك الإسلامي العربي، البنك الوطني).

خامساً: الاختبارات الإحصائية المستخدمة في الدراسة: تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) كبرنامج

رئيس في علمية التحميل الإحصائي للبيانات التي تم جمعها؛ حيث تم استخدام الاختبارات التالية:

- المتوسط الحسابي، والوسيط الحسابي، والانحراف المعياري، وأكبر قيمة، وأقل قيمة.

- اختبار التوزيع الطبيعي (Kolmogorov-Smirnov, Shapiro-Wilk): تم استخدام اختبار التوزيع الطبيعي لمعرفة هل البيانات

الخاصة بالمتغيرات تخضع للتوزيع الطبيعي أم لا.

- اختبار معامل ارتباط - سبيرمان لقياس درجة الارتباط ويقوم هذا الاختبار على دراسة العلاقة بين متغيرين.

- أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط للمتغيرات لإظهار العلاقة ما بين المتغير التابع والمتغير المستقل.

سادساً: اختبار التوزيع الطبيعي (Normality Distribution Test)

تم استخدام اختبار كولموجوروف - سمرنوف (Kolmogorov-Smirnov Test (K-S) لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع

الطبيعي من عدمه كما في الجدول رقم (١) التالي:

جدول رقم (١) اختبار التوزيع الطبيعي

Shapiro-Wilk		Kolmogorov-Smirnov ^a		المتغيرات
Sig.	Statistic	Sig.	Statistic	
.000	.175	.000	.540	المعلومات العامة للشركات
.000	.175	.000	.540	معلومات عن نشاط الشركات ووضعها المستقبلي
.000	.175	.000	.540	معلومات الأسهم وحملة الأسهم
.000	.227	.000	.540	معلومات عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية
.000	.595	.000	.425	تكاليف البحث والتطوير في الشركات
.000	.450	.000	.505	المعلومات عن الحوكمة
.000	.227	.000	.540	نتائج ونسب التحليلات المالية وغير المالية
.000	.764	.000	.338	الإفصاح الاختياري
.000	.110	.000	.535	قائمة المركز المالي
.000	.175	.000	.540	قائمة الدخل
.000	.110	.000	.535	قائمة التغير في حقوق الملكية
.000	.120	.000	.545	قائمة التدفقات النقدية
.000	.227	.000	.540	الإيضاحات والملاحظات المتممة
.000	.374	.000	.524	المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية

بالنظر لنتائج الاختبار لجدول رقم (١) ، تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) لبيانات متغيرات الدراسة، وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وبذلك فإن توزيع البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي حيث تم استخدام الاختبارات للإجابة على فرضيات الدراسة، وللتغلب على هذه المشكلة، فقد تم أخذ اللوغاريتم الطبيعي (Natural Log.) لهذه المتغيرات، وبما أن حجم العينة كبير (٦٠) (أكبر من ٣٠)، أيضاً فلن تكون مشكلة عدم توزيع البيانات مؤثراً على صحة نموذج البحث.

سابقاً: الإحصاء الوصفي للمتغيرات

جدول (٢) التحليل الإحصائية لمتغيرات الدراسة

المتغير	أقل قيمة	أعلى قيمة	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
المعلومات العامة للشركات	3.00	4.00	3.97	0.18	4.53%
معلومات عن نشاط الشركات ووضعها المستقبلي	2.00	3.00	2.97	0.18	6.06%
معلومات الأسهم وحملة الأسهم	3.00	4.00	3.97	0.18	4.53%
معلومات عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية	4.00	5.00	4.95	0.22	4.44%
تكاليف البحث والتطوير في الشركات	2.00	4.00	3.33	0.95	28.53%
المعلومات عن الحوكمة	3.00	4.00	3.17	0.38	11.99%
نتائج ونسب التحليلات المالية وغير المالية	6.00	7.00	6.95	0.22	3.17%
الإفصاح الاختياري	28.00	31.00	29.50	1.13	3.83%
قائمة المركز المالي	2.00	3.00	2.98	0.13	4.36%
قائمة الدخل	2.00	3.00	2.97	0.18	6.06%
قائمة التغير في حقوق الملكية	2.00	3.00	2.98	0.13	4.36%
قائمة التدفقات النقدية	3.00	3.00	3.00	0.00	0.00%
الإيضاحات والملاحظات المتممة	4.00	5.00	4.95	0.22	4.44%
المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية	16.00	17.00	16.88	0.32	1.90%

يتضح من الجدول السابق رقم (٢):

مستوي الإفصاح الاختياري بلغ (٣، ٩٠%)، وبينما بلغ مستوي المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية (١، ٩٤%).

ثامناً: اختبار التداخل الخطي

تعتمد قوة النموذج الخطي على فرضية استقلال كل متغير من المتغيرات المستقلة، وإذا لم يتحقق هذا الشرط، فإن النموذج الخطي العام عندئذ لا يصلح للتطبيق، ولا يمكن اعتباره جيداً لعملية التقدير، وقد تم استخدام مقياس (Collinearity Diagnostics)، وذلك لحساب معامل (Tolerance) لكل متغير من المتغيرات المستقلة، ومن تم إيجاد معامل (Variance Inflation Factor VIF)،

وفي حالة حصول قيمة (VIF) أكبر من (٥)، فذا يدل على وجود مشكلة التعدد الخطي (Multicollinearity) للمتغيرات المستقلة المعني، والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار.

جدول (٣): اختبار التدخل الخطي (VIF)

م	المتغير	Tolerance	VIF
١	المعلومات العامة للشركات	.679	1.472
٢	معلومات عن نشاط الشركات ووضعها المستقبلي	.898	1.114
٣	معلومات الأسهم وحملة الأسهم	.305	3.278
٤	معلومات عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية	.207	4.833
٥	تكاليف البحث والتطوير في الشركات	.893	1.120
٦	المعلومات عن الحوكمة	.419	2.388
٧	نتائج ونسب التحليلات المالية وغير المالية	.448	2.231

يلاحظ من الجدول السابق جدول رقم (٣) أن قيمة (VIF) لجميع المتغيرات هي دون (٥)، ما يعني أن نموذج الدراسة يخلو من مشكلة التدخل الخطي

تاسعاً: اختبار الفرضيات وتفسير النتائج

لاختبار فرضية الدراسة، تم استخدام العديد من الاختبارات الإحصائية، التي تم اجراءها على البيانات المجمعة من التقارير المالية للبنوك مجتمع الدراسة خلال الفترة من (٢٠١٠م-٢٠١٩م)، ويعتمد قرار قبول او رفض الفرضية على القيمة الاحتمالية، فإذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من او يساوي (٠,٠٥)، فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية، وقبول الفرضية البديلة التي تقيد بوجود الأثر.

- الفرضية الأولى: يوجد أثر ذات دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي الاختياري في تعزيز الثقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة المركز المالي. وتم التحقق من صحة هذه الفرضية باستخدام تحليل الانحدار الخطي (Linear Regression Analysis) (Stepwise)، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (٤) تحليل الانحدار (المتغير التابع: وتعزيز الثقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة المركز المالي)

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار	الخطأ المعياري	معاملات الانحدار	معاملات الانحدار	قيمة F	مستوى الدلالة عند (٠,٠٥)
الثابت	.533	.207			2.574	.011
المعلومات العامة للشركات	.258	.073	.296		3.539	.001
معلومات عن نشاط الشركات ووضعها المستقبلي	.180	.075	.210		2.383	.019
المعلومات عن الحوكمة	.191	.072	.221		2.647	.009
نتائج ونسب التحليلات المالية وغير المالية	.181	.078	.197		2.316	.022
تحليل التباين ANOVA						
قيمة اختبار F	٤٨,٨٢٦				0.000	القيمة الاحتمالية
قيمة معامل التحديد R ²	٠,٢١٢				0.٤٦١	معامل الارتباط
قيمة معامل التحديد المعدل R ²	٠,٢٠١					

من نتائج الانحدار المتعدد باستخدام طريقة (Stepwise) يمكن استنتاج ما يلي من جدول رقم (٤):

- معامل الارتباط = (٠,٤٦١) معامل التحديد = (٠,٢١٢)، ومعامل التحديد المعدل = (٠,٢٠١)، أي أن ما نسبته (٢٠,١%) من التغير في تعزيز الثقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة المركز المالي يعود للتغير في المتغيرات المستقلة الواردة في الجدول، والنسبة المتبقية (٧٩,٩%) تعود للتغير في عوامل أخرى.

- المتغيرات ذات دلالة إحصائية هي: (المعلومات العامة للشركات، معلومات عن نشاط الشركات ووضعها المستقبلي، المعلومات عن الحوكمة، نتائج ونسب التحليلات المالية وغير المالية)، أي أنها تؤثر في تعزيز الثقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة المركز المالي.
- تم استبعاد المتغيرات التي ليست ذات دلالة إحصائية هي: (معلومات الأسهم وحملة الأسهم، معلومات عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية، تكاليف البحث والتطوير في الشركات)، أي أنها لا تؤثر تعزيز الثقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة المركز المالي.
- أن قيمة (F) بلغت (٤٨,٨٢٦) بمستوى معنوية (٠,٠٠) مما يؤكد على معنوية نموذج الانحدار. مما يؤكد أن هناك أثر ذي دلالة معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) الإفصاح المحاسبي الاختياري في تعزيز الثقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة المركز المالي للبنوك محل الدراسة.
- وبذلك نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل: يوجد أثر ذي دلالة معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) الإفصاح المحاسبي الاختياري في تعزيز الثقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة المركز المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين.
- وفق نموذج الانحدار السابقة يتضح ما يلي:
- وهو يعني أنه يمكن باتخاذ التدابير اللازمة نحو تعزيز الإفصاح المحاسبي الاختياري، وتطبيق النموذج السابق للتنبؤ بدرجة الثقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة المركز المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين.

حيث إن:

- كل تحسن قدرة درجة واحدة في " المعلومات العامة للشركات " يؤدي إلى زيادة مستوي تحسين الثقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة المركز المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين بمقدار (٠,٢٥٨) درجة.
- كل تحسن قدرة درجة واحدة في " معلومات عن نشاط الشركات ووضعها المستقبلي " يؤدي إلى زيادة مستوي تحسين الثقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة المركز المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين بمقدار (٠,١٨٠) درجة.
- كل تحسن قدرة درجة واحدة في " المعلومات عن الحوكمة " يؤدي إلى زيادة مستوي تحسين الثقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة المركز المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين بمقدار (٠,١٩١) درجة.
- كل تحسن قدرة درجة واحدة في " نتائج ونسب التحليلات المالية وغير المالية " يؤدي إلى زيادة مستوي تحسين الثقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة المركز المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين بمقدار (٠,١٨١) درجة.

ويري الباحثين بأن ارتفاع النسب في تحليل الانحدار دليل علي مدي أفصاح البنوك المدرجة في بورصة فلسطين وهذا يتفق مع دراسة (Kieso, 2007, 173) حيث أشارت حول الإفصاح عن الممتلكات والالتزامات، و حقوق الملكية.

- الفرضية الثانية: يوجد أثر ذات دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي الاختياري في تعزيز الثقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة الدخل. وتم التحقق من صحة هذه الفرضية باستخدام تحليل الانحدار الخطي (Linear Regression Analysis) (Stepwise)، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (٥) تحليل الانحدار (المتغير التابع: وتعزيز الثقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة الدخل)

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار	الخطأ المعياري	معاملات الانحدار المعيارية Beta	قيمة t	القيمة الاحتمالية sig.	مستوى الدلالة عند (٠,٠٥)
الثابت	.780	.335		2.328	.026	دال
المعلومات العامة للشركات	.561	.142	.623	3.944	.000	دال
معلومات عن نشاط الشركات ووضعها المستقبلي،	.210	.153	.080	٢.456	.050	دالة
نتائج ونسب التحليلات المالية وغير المالية	.296	.111	.346	2.660	.012	دال
تحليل التباين ANOVA						
قيمة اختبار F	٣٢,٨٢				القيمة الاحتمالية	0.000
قيمة معامل التحديد R ²	0.282				معامل الارتباط	0.٥٣١
قيمة معامل التحديد المعدل R ²	0.271					

من نتائج الانحدار المتعدد باستخدام طريقة (Stepwise) يمكن استنتاج ما يلي من جدول رقم (٥):

• معامل الارتباط = (0.531) معامل التحديد = (٠,٢٨٢)، ومعامل التحديد المعدل = (٠,٢٧١)، أي أن ما نسبته (٢٧,١%) من التغير في تعزيز الثقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة الدخل يعود للتغير في المتغيرات المستقلة الواردة في الجدول، والنسبة المتبقية (٧٢,٩%) تعود للتغير في عوامل أخرى.

• المتغيرات ذات دلالة إحصائية هي: (المعلومات العامة للشركات، معلومات عن نشاط الشركات ووضعها المستقبلي، نتائج ونسب التحليلات المالية وغير المالية)، أي أنها تؤثر في تعزيز الثقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة المركز المالي. تم استبعاد المتغيرات التي ليست ذات دلالة إحصائية هي: (معلومات الأسهم وحملة الأسهم، معلومات عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية، تكاليف البحث والتطوير في الشركات، المعلومات عن الحوكمة)، أي أنها لا تؤثر تعزيز الثقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة المركز المالي.

• أن قيمة (F) بلغت (٣٢,٨٢) بمستوى معنوية (٠,٠٥) مما يؤكد على معنوية نموذج الانحدار. مما يؤكد أن هناك أثر ذي دلالة معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) الإفصاح المحاسبي الاختياري في تعزيز الثقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة الدخل للبنوك محل الدراسة.

وبذلك نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل: يوجد أثر ذي دلالة معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح المحاسبي

الاختياري في تعزيز الثقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة الدخل للبنوك المدرجة في بوصة فلسطين.

وفق نموذج الانحدار السابقة يتضح ما يلي:

وهو يعني أنه يمكن باتخاذ التدابير اللازمة نحو تعزيز الإفصاح المحاسبي الاختياري، وتطبيق النموذج السابق للتنبؤ بدرجة الثقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة الدخل للبنوك المدرجة في بوصة فلسطين.

حيث إن:

- كل تحسن قدرة درجة واحدة في " المعلومات العامة للشركات " يؤدي إلى زيادة مستوي تحسين الثقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة الدخل للبنوك المدرجة في بوصة فلسطين بمقدار (٠,٥٦١) درجة.
- كل تحسن قدرة درجة واحدة في " معلومات عن نشاط الشركات ووضعها المستقبلي " يؤدي إلى زيادة مستوي تحسين الثقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة الدخل للبنوك المدرجة في بوصة فلسطين بمقدار (٠,٢١٠) درجة.
- كل تحسن قدرة درجة واحدة في " نتائج ونسب التحليلات المالية وغير المالية " يؤدي إلى زيادة مستوي تحسين الثقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة الدخل للبنوك المدرجة في بوصة فلسطين بمقدار (٠,٢٩٦) درجة.

ومن خلال تلك النسب يتبين لنا أن الإفصاح في قائمة الدخل له دلالة معنوية وهذا من خلال ارتفاع مؤشر قياس النسب و من خلالها مقابلة إيرادات الشركة بمصرفاتها والأعباء التي تساهم في تحقيق تلك الإيرادات، و توضيح الربح أو الخسارة في نهاية الفترة المالية. و هذا ما توافقت مع دراسة (عبد الرحمن، ٢٠١٨).

- **الفرضية الثالثة:** يوجد أثر ذات دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي الاختياري في تعزيز الثقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة التغير في حقوق الملكية. وتم التحقق من صحة هذه الفرضية باستخدام تحليل الانحدار الخطي (Linear Regression Analysis) (Stepwise)، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (٦) تحليل الانحدار (المتغير التابع: وتعزيز الثقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة التغير في حقوق الملكية)

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار	الخطأ المعياري	معاملات الانحدار المعيارية Beta	قيمة t	القيمة الاحتمالية sig.	مستوى الدلالة عند (٠,٠٥)
الثابت	6.232	.152	.633	5.404	.000	دال
المعلومات العامة للشركات	-5.904	٦.15	٧٩.0	-5.028	.000	دال
نتائج ونسب التحليلات المالية وغير المالية	0.283	.121	.386	2.409	.033	دالة
تحليل التباين ANOVA						
قيمة اختبار F	١٤,١٥			القيمة الاحتمالية		0.00١
قيمة معامل التحديد R ²	0.373			معامل الارتباط		0.611
قيمة معامل التحديد المعدل R ²	0.352					

من نتائج الانحدار المتعدد باستخدام طريقة (Stepwise) يمكن استنتاج ما يلي من جدول رقم (٦):

• **معامل الارتباط = (٠,٦١١) معامل التحديد = (٠,٣٧٣)، ومعامل التحديد المعدل = (٠,٣٥٢)، أي أن ما نسبته (٣٥,٢%) من التغير في تعزيز الثقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة التغير في حقوق الملكية يعود للتغير في المتغيرات المستقلة الواردة في الجدول، والنسبة المتبقية (٦٤,٨%) تعود للتغير في عوامل أخرى.**

• **المتغيرات ذات دلالة إحصائية هي: (المعلومات العامة للشركات، نتائج ونسب التحليلات المالية وغير المالية)، أي أنها تؤثر في تعزيز الثقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة التغير في حقوق الملكية.**

تم استبعاد المتغيرات التي ليست ذات دلالة إحصائية هي: (معلومات الأسهم وحملة الأسهم، معلومات عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية، تكاليف البحث والتطوير في الشركات، معلومات عن نشاط الشركات ووضعها المستقبلي، المعلومات عن الحوكمة)، أي أنها لا تؤثر تعزيز الثقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة التغير في حقوق الملكية.

• **أن قيمة (F) بلغت (١٤,١٥) بمستوى معنوية (٠,٠٠١) مما يؤكد على معنوية نموذج الانحدار. مما يؤكد أن هناك أثر ذي دلالة معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) الإفصاح المحاسبي الاختياري في تعزيز الثقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة التغير في حقوق الملكية للبنوك محل الدراسة.**

وبذلك نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل: يوجد أثر ذي دلالة معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح المحاسبي

الاختياري في تعزيز الثقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة التغير في حقوق الملكية للبنوك المدرجة في بوصة فلسطين.

وفق نموذج الانحدار السابقة يتضح ما يلي:

وهو يعني أنه يمكن باتخاذ التدابير اللازمة نحو تعزيز الإفصاح المحاسبي الاختياري، وتطبيق النموذج السابق للتنبؤ بدرجة الثقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة التغير في حقوق الملكية للبنوك المدرجة في بوصة فلسطين.

حيث إن:

- كل نقص قدرة درجة واحدة في " المعلومات العامة للشركات " يؤدي إلى نقص مستوي تحسين الثقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة التغير في حقوق الملكية للبنوك المدرجة في بوصة فلسطين بمقدار (-٥,٩٠٤) درجة.
 - كل تحسن قدرة درجة واحدة في " نتائج ونسب التحليلات المالية وغير المالية " يؤدي إلى زيادة مستوي تحسين الثقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة التغير في حقوق الملكية للبنوك المدرجة في بوصة فلسطين بمقدار (٠.283) درجة.
- و تتفق هذه الدراسة مع نتائج دراسة (صلاح، ٢٠١٠)، حيث يتم الإفصاح المحاسبي الاختياري في التغير في حقوق المساهمين خلال فترة زمنية معينة، ويكون من خلال إظهار الأسهم العادية والممتازة والخزينة، والاحتياطات الاجبارية والاختيارية، والأرباح المجمعة.
- **الفرضية الرابعة:** يوجد أثر ذات دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي الاختياري في تعزيز الثقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية. وتم التحقق من صحة هذه الفرضية باستخدام تحليل الانحدار الخطي (Stepwise) (Linear Regression Analysis)، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (٧) تحليل الانحدار (المتغير التابع: وتعزيز الثقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية)

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار	الخطأ المعياري	معاملات الانحدار المعيارية Beta	قيمة t	القيمة الاحتمالية sig.	مستوى الدلالة عند (٠,٠٥)
الثابت	.550	.132		4.175	.000	دال
المعلومات العامة للشركات	.138	.047	.139	2.938	.004	دالة
معلومات عن نشاط الشركات ووضعها المستقبلي	.228	.044	.251	5.186	.000	دالة
معلومات الأسهم وحملة الأسهم	.142	.039	.156	3.681	.000	دالة
تكاليف البحث والتطوير في الشركات	.408	.048	.433	8.510	.000	دالة
تحليل التباين ANOVA						
قيمة اختبار F	٦٧,١٦			القيمة الاحتمالية	0.000	
قيمة معامل التحديد R ²	0.545			معامل الارتباط	0.738	
قيمة معامل التحديد المعدل R ²	0.521					

من نتائج الانحدار المتعدد باستخدام طريقة (Stepwise) يمكن استنتاج ما يلي من جدول رقم (٧):

- معامل الارتباط = (٠,٧٣٨) معامل التحديد = (٠,٥٤٥)، ومعامل التحديد المعدل = (٠,٥٢١)، أي أن ما نسبته (٥٢,١%) من التغير في تعزيز الثقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية يعود للتغير في المتغيرات المستقلة الواردة في الجدول، والنسبة المتبقية (٤٧,٩%) تعود للتغير في عوامل أخرى.
- المتغيرات ذات دلالة إحصائية هي: (المعلومات العامة للشركات، معلومات عن نشاط الشركات ووضعها المستقبلي، تكاليف البحث والتطوير في الشركات، نتائج ونسب التحليلات المالية وغير المالية)، أي أنها تؤثر في تعزيز الثقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية.
- تم استبعاد المتغيرات التي ليست ذات دلالة إحصائية هي: (معلومات الأسهم وحملة الأسهم معلومات عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية، المعلومات عن الحوكمة)، أي أنها لا تؤثر تعزيز الثقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية.
- أن قيمة (F) بلغت (٦٧,١٦) بمستوى معنوية (٠,٠٠٠) مما يؤكد على معنوية نموذج الانحدار. مما يؤكد أن هناك أثر ذي دلالة معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) الإفصاح المحاسبي الاختياري في تعزيز الثقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية للبنوك محل الدراسة.

وبذلك نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل: يوجد أثر ذي دلالة معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) الإفصاح المحاسبي الاختياري في تعزيز الثقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية للبنوك المدرجة في بوصة فلسطين. اتفقت الدراسة مع دراسة (Gunawan, Lina, 2015) ، حيث تبين أن الإفصاح الإلزامي والاختياري للأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية لقائمة التدفقات النقدية يؤثر على حجم تداول الكبير للأسهم.

وفق نموذج الانحدار السابقة يتضح ما يلي:

وهو يعني أنه يمكن باتخاذ التدابير اللازمة نحو تعزيز الإفصاح المحاسبي الاختياري ، وتطبيق النموذج السابق للتنبؤ بدرجة الثقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية للبنوك المدرجة في بوصة فلسطين.

حيث إن:

- كل تحسين قدرة درجة واحدة في " المعلومات العامة للشركات " يؤدي إلى تحسين مستوي تحسين الثقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية للبنوك المدرجة في بوصة فلسطين بمقدار (0.138) درجة.
- كل تحسن قدرة درجة واحدة في " معلومات عن نشاط الشركات ووضعها المستقبلي " يؤدي إلى زيادة مستوي تحسين الثقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية للبنوك المدرجة في بوصة فلسطين بمقدار (0.228) درجة.
- كل تحسن قدرة درجة واحدة في " معلومات الأسهم وحملة الأسهم " يؤدي إلى زيادة مستوي تحسين الثقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية للبنوك المدرجة في بوصة فلسطين بمقدار (0.142) درجة.
- كل تحسن قدرة درجة واحدة في " تكاليف البحث والتطوير في الشركات " يؤدي إلى زيادة مستوي تحسين الثقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية للبنوك المدرجة في بوصة فلسطين بمقدار (0.408) درجة.
- الفرضية الخامسة: يوجد أثر ذات دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي الاختياري في تعزيز الثقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة للإيضاحات والملاحظات المتممة. وتم التحقق من صحة هذه الفرضية باستخدام تحليل الانحدار الخطي (Linear Regression Analysis) (Stepwise)، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (٨) تحليل الانحدار (المتغير التابع: وتعزيز الثقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة للإيضاحات والملاحظات المتممة)

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار	الخطأ المعياري	معاملات الانحدار المعيارية Beta	قيمة t	القيمة الاحتمالية sig.	مستوى الدلالة عند (٠,٠٥)
الثابت	.755	.223		3.391	.001	دال
المعلومات العامة للشركات	.225	.056	.299	4.000	.000	دالة
معلومات عن نشاط الشركات ووضعها المستقبلي	.227	.040	.302	5.734	.000	دالة
معلومات عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية	.260	.068	.291	3.796	.000	دالة
المعلومات عن الحوكمة	.096	.045	.150	2.113	.036	دالة
تحليل التباين ANOVA						
قيمة اختبار F	٦٥,٩٦٤				القيمة الاحتمالية	.000
قيمة معامل التحديد R ²	0.465				معامل الارتباط	0.682
قيمة معامل التحديد المعدل R ²	0.461					

من نتائج الانحدار المتعدد باستخدام طريقة (Stepwise) يمكن استنتاج ما يلي من جدول رقم (٨):

- معامل الارتباط = (٠,٦٨٢) معامل التحديد = (٠,٤٦٥)، ومعامل التحديد المعدل = (٠,٤٦١)، أي أن ما نسبته (٤٦,١%) من التغير في تعزيز الثقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة للإيضاحات والملاحظات المتممة يعود للتغير في المتغيرات المستقلة الواردة في الجدول، والنسبة المتبقية (٥٣,٩%) تعود للتغير في عوامل أخرى.

• المتغيرات ذات دلالة إحصائية هي: (المعلومات العامة للشركات، معلومات عن نشاط الشركات ووضعها المستقبلي، معلومات عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية، المعلومات عن الحوكمة)، أي أنها تؤثر في تعزيز الثقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة الإيضاحات والملاحظات المتممة.

تم استبعاد المتغيرات التي ليست ذات دلالة إحصائية هي: (معلومات الأسهم وحملة الأسهم، تكاليف البحث والتطوير في الشركات، نتائج ونسب التحليلات المالية وغير المالية)، أي أنها لا تؤثر تعزيز الثقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة الإيضاحات والملاحظات المتممة.

• أن قيمة (F) بلغت (٦٥,٩٦٤) بمستوى معنوية (٠,٠٠) مما يؤكد على معنوية نموذج الانحدار. مما يؤكد أن هناك أثر ذي دلالة معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) الإفصاح المحاسبي الاختياري في تعزيز الثقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة للإيضاحات والملاحظات المتممة للبنوك محل الدراسة.

وبذلك نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل: يوجد أثر ذي دلالة معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح المحاسبي الاختياري في تعزيز الثقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة للإيضاحات والملاحظات المتممة للبنوك المدرجة في بوصة فلسطين.

وفق نموذج الانحدار السابقة يتضح ما يلي:

وهو يعني أنه يمكن باتخاذ التدابير اللازمة نحو تعزيز الإفصاح المحاسبي الاختياري، وتطبيق النموذج السابق للتنبؤ بدرجة الثقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة للإيضاحات والملاحظات المتممة للبنوك المدرجة في بوصة فلسطين.

حيث إن:

- كل تحسين قدرة درجة واحدة في " المعلومات العامة للشركات " يؤدي إلى تحسين مستوي تحسين الثقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة للإيضاحات والملاحظات المتممة للبنوك المدرجة في بوصة فلسطين بمقدار (٠.٢٢٥) درجة.
- كل تحسن قدرة درجة واحدة في " معلومات عن نشاط الشركات ووضعها المستقبلي " يؤدي إلى زيادة مستوي تحسين الثقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة للإيضاحات والملاحظات المتممة للبنوك المدرجة في بوصة فلسطين بمقدار (٠.٢٢٧) درجة.
- كل تحسن قدرة درجة واحدة في " معلومات عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية " يؤدي إلى زيادة مستوي تحسين الثقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة للإيضاحات والملاحظات المتممة للبنوك المدرجة في بوصة فلسطين بمقدار (٠.٢٦٠) درجة.
- كل تحسن قدرة درجة واحدة في " المعلومات عن الحوكمة " يؤدي إلى زيادة مستوي تحسين الثقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة للإيضاحات والملاحظات المتممة للبنوك المدرجة في بوصة فلسطين بمقدار (٠.٠٩٦) درجة.

الاستنتاجات والتوصيات

في ضوء ما تم استعراضه سابقاً من خلال الاطار النظري والدراسة التطبيقية توصلت إلى مجموعة من النتائج والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات

- ١- كشفت الدراسة أن مستوي الإفصاح عن المعلومات الاختيارية في التقارير المالية السنوية البنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين محل الدراسة وصل إلي (٩٠,٣) %.
- ٢- اظهرت النتائج أن مستوي تعزيز المحتوى المعلوماتي في التقارير المالية السنوية البنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين محل الدراسة بلغ المعدل العام (الإجمالي) (٩٤,١) %.
- ٣- أشارت النتائج أنه يوجد أثر ذي دلالة معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) الإفصاح المحاسبي الاختياري في تعزيز الثقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة المركز المالي للبنوك المدرجة في بوصة فلسطين ويفسر ما نسبة (٢٠,١) % من التغير فيها.

- ٤- توصلت نتائج الدراسة التطبيقية يوجد أثر ذي دلالة معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) الإفصاح المحاسبي الاختياري في تعزيز الثقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة الدخل للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين، و يفسر ما نسبته (٢٧,١%) من التغير فيها.
- ٥- ومن النتائج أعلاه يتضح أنه يوجد أثر ذي دلالة معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) الإفصاح المحاسبي الاختياري في تعزيز الثقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة التغير في حقوق الملكية للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين و يفسر ما نسبة (٣٥,٢%) من التغير فيها.
- ٦- بينت نتائج التحليل أنه يوجد أثر ذي دلالة معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) الإفصاح المحاسبي الاختياري في تعزيز الثقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين و يفسر ما نسبة (٥٢,١%) من التغير فيها.
- ٧- تشير النتائج إلى وجود أثر ذي دلالة معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) الإفصاح المحاسبي الاختياري في تعزيز الثقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة للإيضاحات والملاحظات المتممة للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين و يفسر ما نسبة (٤٦,١%) من التغير فيها.

ثانياً: التوصيات

- ١- أهمية تعزيز الإفصاح لدي قطاع البنوك المدرجة في بورصة فلسطين و إعطائه مزيد من الاهتمام بالإفصاح عن المعلومات الاختيارية لأهميتها لأصحاب المصالح ولأنه يعمل على زيادة الثقة في التقارير المالية المنشورة.
- ٢- ضرورة أن يكون هناك تعاون مشترك بين الجامعات والكليات وسلطة النقد الفلسطينية وهيئة سوق المال الفلسطيني والهيئات التشريعية والمساهمين والعملاء والمدققين والمحللين الماليين من أجل التوصل إلى تقارير مالية تتصف بالإفصاح والعرض الكافي والواضح.
- ٣- تعزيز الثقة بالمحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وذلك بالمزيد من الاهتمام بعنصر الشفافية الواجب توفيرها في القوائم المالية من قبل إدارة البنوك المدرجة في بورصة فلسطين .
- ٤- ضرورة اهتمام البنوك المدرجة في بورصة فلسطين بتحسين الثقة بالمحتوى المعلوماتي للقوائم المالية من خلال تعظيم مستويات تماثل المعلومات المالية وغير المالية سواء عن الوضع الحالي أو المستقبلي.
- ٥- توعية مستخدمي التقارير المالية بنتائج الإفصاح الاختياري لمعلومات التقارير المالي وانعكاسه على قراراتهم الاستثمارية.
- ٦- قيام مراجعي الحسابات بالتأكد من التزام إدارات البنوك التي يقومون بمراجعة قوائمها المالية من الإفصاح عن المعلومات الاختيارية قبل إصدار التقارير.
- ٧- ضرورة اهتمام هيئة سوق المال الفلسطيني المشرفة على عمل البورصة بعقد ندوات وورش عمل تبين أهمية الإفصاح الاختياري.
- ٨- إجراء المزيد من البحوث والدراسات التطبيقية للتعرف إلى علاقة الإفصاح الاختياري بمتغيرات أخرى في قطاعات اقتصادية أخرى ذات صلة لم ترد في هذه الدراسة.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية

١. أبو شلوح، هديل توفيق. (٢٠١٣). محددات الإفصاح المحاسبي الاختياري في شركات المساهمة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر.
٢. جبر، عذراء طعمة، هادي، سالم عواد. (٢٠٢٠). تأثير الإفصاح الاختياري للشركات في التهرب الضريبي/بحث تطبيقي تحليلي لعينة من الشركات المساهمة العراقية الخاصة، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد ١٥، العدد ٥٣، ٢٥-٤٣.

٣. حماده، رشا. (٢٠١٤). قياس أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية- دراسة ميدانية في بورصة عمان، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد ١٠، العدد ٤، ٦٧٤-٦٩٨.
٤. الخيال، توفيق عبد المحسن. (2009). الإفصاح الاختياري ودوره في ترشيد القرارات الاستثمارية في السوق المالي السعودي- دراسة ميدانية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد ٣، ١٠٥-١٥٦.
٥. دحوح، حسين أحمد، حمادة، رشا أنور. (٢٠١٤). دور الإفصاح الاختياري في تعزيز الثقة بالتقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية- دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد ٢، ١٨٧، ٢١٩.
6. الرحيلي، عوض بن سلامة الرحيلي. (٢٠٠٥). الإفصاح البيئي التطوعي في التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، جمهورية مصر العربية، العدد ٣، ٢٥٨-٢٧٢.
٧. الشلاحي، بندر مرزوق. (٢٠١٢). تحديد طبيعة الإفصاح الاختياري عن الموارد البشرية في التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة في دولة الكويت، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، قسم لمحاسبة، الأردن.
٨. صادق، سعد محمد. (٢٠٠٩). قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة لشركات المساهمة، مجلة الاقتصاد والإدارة، المجلد 23، العدد ١، ١٣٩-١٥٦.
٩. صلاح، أنعام يوسف. (٢٠١٠). المحتوى المعلوماتي للبيانات المنشورة الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر المستثمرين والمقرضين ومدقي الحسابات الخارجيين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، قسم لمحاسبة، الأردن.
١٠. عبد الرحمن، الطريقي حمد النيل. (٢٠١٨). الإفصاح الاختياري عن معلومات المحاسبة الاجتماعية ودوره في تحسين جودة التقارير المالية- دراسة ميدانية على المصارف السودانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، قسم المحاسبة، السودان.
١١. عبدالجليل، توفيق حسن، أبو نصار، محمد. (٢٠١٤). العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد ٤١، العدد ٢، عمان، الأردن، ٣٢٦-٣٤٢.
١٢. عبيد الله، فايزة محمود محمد. (٢٠٠٥). إطار مقترح لتحسين جودة التقارير الخارجية عن أعمال المنشأة في ظل استخدام نظام قياس الأداء المتوازن مع دراسة تطبيقية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، قسم المحاسبة، جمهورية مصر العربية.
١٣. عمر، وجدان عبد المعبود العبيد. (٢٠١٧). أثر التوسع في الإفصاح المحاسبي في زيادة جودة التقارير المالية- دراسة حالة لعينة من سوق الخرطوم للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، قسم المحاسبة، السودان.
١٤. العيسى، ضحى محمد. (٢٠١٨). أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية- دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، سوريا.
١٥. متولي، طلعت عبد العظيم. (2007). نموذج مقترح لقياس حجم ونوعية الإفصاح الاختياري بالتطبيق على بيئة الأعمال في المملكة العربية السعودية"، مجلة التجارة والتمويل، العدد ١، ٢٩-١.
١٦. المطارنة، علاء جبر. (٢٠١٩). أثر خصائص الشركة على الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية للشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١١، العدد ٢٥، ٤٥٠-٤٧٢.
١٧. نيربي، حلا عدنان، وشهيد، رزان حسين. (٢٠٢٠)، أثر تمهيد الدخل في المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية- دراسة تطبيقية على سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية، المجلد ٥، العدد 13، ٩٦-١١١.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Abdul-Jalil, Azlina. (2015). Financial Reporting Quality and Voluntary Disclosures in Private Companies, University of Malaya, Department of Accounting, Kuala Lumpur, Malaysia.
2. Abdullah, Azrul and Ku Ismail, Ku Nor Izah. (2008). Disclosure of Voluntary Accounting Ratios by Malaysian Listed Companies, Journal of Financial Reporting & Accounting, Vol. 6, No. 1, 1-20.
3. FASB. (2001). Reporting information about the financial performance of business enterprises: Focusing on the form and content of financial statements. U.S.A.
4. Gunawan, Hendra and Octa Lina, Evelyn. (2015). Mandatory and Voluntary Disclosure of Annual Report on Investor Reaction, International Journal of Economics and Financial Issues, (Special Issue), 2nd AFAP International Conference On Entrepreneurship And Business Management (AICEBM 2015), 10-11 January 2015, Universiti Teknologi Malaysia, Kuala Lumpur, Malaysia.
5. Hawashe, Abdallah Al-Mahdy. (2019). Voluntary Disclosures in the Annual Report: Benefits and Costs, Preparers' Views, International Journal of Research in Business Studies and Management Vol. 6, No. 1, 1-16
6. Iatridis, G. (2008). Accounting disclosure and firms' financial attributes: Evidence from the UK stock market, International Review of Financial Analysis, Vol.17, 219-241.

7. Joshi, Rajsee. (2015). Stakeholders' Perspective of Voluntary Disclosures in Indian Corporate Annual Reports, Pacific Business Review International, Vol.8, No.5, 65-72.
8. Kanakriyah, Raed. (2016). Voluntary Disclosure and Its Effect on the Quality of Accounting Information According to Users' Perspective in Jordan. American Journal of Business, Economics and Management. Vol. 4, No. 6, 134-146.
9. Kieso, Donald, Weygand, Jerry and Warfield, Terry. (2007). Intermediate accounting, 12th Ed. New Jersey, Wiley, USA.
10. Kowalewska, Weronika and Di Meo, Fabrizio. (2015). Advantages and Disadvantages of Voluntary Disclosure of Companies, University Autonoma de Barcelona, https://ddd.uab.cat/pub/tfg/2015/136797/TFG_wkowalewska.pdf.
11. Nuswandari, C. (2009). Pengungkapan Pelaporan Keuangan Pada Perspektif Signalling Theory. Kajian Akuntansi.
12. Oluwagbemiga, Oyerogba Ezekiel. (2014). The Use Of Voluntary Disclosure In Determining The Quality of Financial Statements: Evidence From The Nigeria Listed Companies, Serbian Journal of Management Vol. 9, No. 2, 263 – 280.
13. Suwardjono. (2010). Teori Akuntansi: Perencanaan Pelaporan Keuangan Edisi Ketiga. Yogyakarta: BPFE.
14. Unuagbon, Edogiawerie O. and Oziegbe, David Jerry. (2016). Financial Reporting and Voluntary Disclosure in Nigeria Quoted Companies, Igbinedion University Journal of Accounting , Vol. 1, No. 1, 42-58.
15. Velashani, Mohammad Ali Bagherpour and ArabSalehi, Mehdi. (2018). The economic benefits of voluntary disclosure with particular reference to environmental disclosure, Monash Business Review Vol.4, No. 2 , 1-9.
16. Yang, Lan, Lili, Wang and Xueyong, Zhang. (2013). Determinants and features of voluntary disclosure in the Chinese stock market, China Journal of Accounting Research, Vol. 6, No.1, 265-285.
17. Zogning, Felix. (2014). Divulgation volontaire d'informations non-financières et valorisation boursière des firmes, Journal of Professional Communication, Vol. 4, No. 1,157-174.